مجلة جديد الاقتصاد
Djadid El-iktissad
ISSN : 1112-7341

دراسة تحليلية لتأثير الفساد والنوعية المؤسساتية على النمو الإقتصادي في الجزائر

An analytical study of the impact of corruption and institutional quality on economic growth in Algeria

د.ميلود بورحلة
المركز الجامعي تندوف

ط د: سليمة لفضل
جامعة الجزائر 3

تاريخ الاستلام: 2017/12/24 **تاريخ قبول النشر:** 2017/12/31

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بظاهرة الفساد ومدى إنتشارها وخطورتها في مختلف أنحاء العالم بفعل العولمة، وإزداد لهيبها في الدول النامية لتوفرها على بيئة خصبة له تتعلق بضعف المؤسسات وفقدان شرعيتها وغياب الشفافية والمساؤلة وعدم الوضوح والرقابة، والجزائر –كغيرها من الدول النامية–لم تسلم من تفشي الظاهرة، حيث أورد البحث الإطار التاريخي لظاهرة الفساد في الجزائر، هذا بالإضافة إلى إستعراض نوع المؤسسات فيها، ومحاولة إيجاد علاقة بين الفساد ونوعية المؤسسات من جهة والأداء الإقتصادي للدولة من جهة أخرى. وقد توصلت الورقة البحثية إلى أن الفساد يؤثر سلبا على الإقتصاد، وأن تأثيره يفسر في جزء منه إلىكون المؤسسات تتسم بالضعف في الجزائر، فلما تكون المؤسسات قوية يكون التأثير قليل، وفي حالة المؤسسات الضعيفة يكون التأثير واضح على الإقتصاد، وهذا ماوقفنا عليه بعد الإستعانة بمجموعة من الأرقام وتحليلها، هذه الأخيرة صادرة عن هيئات دولية مختصة.

الكلمات المفتاحية: الفساد–الإقتصاد الجزائري–النمو الإقتصادي–النوعية المؤسساتية–الإصلاح المؤسساتي.

Abstract : This paper aims to makeknownthe gravity and extent of the phenomenon of corruption. spread in various parts of the world by globalization, succeeding in developing countries increased availability of fertile environment relating to weak institutions and loss of legitimacy and lack of transparency and the lack of clarity and control, Algeria - like other developing countries-did not deliver the spread of phenomenon, where the search of the historical context of the phenomenon of corruption in Algeria, in addition to the review of the type of enterprise, and try to find a relationship between corruption and quality of institutions, on the one hand and the economic performance of the State on the other. This paper concluded that corruption has a negative impact on the economy and its influence explains, in part, to the fact that the institutions are weak in Algeria, why be good institutions have little influence, and in the case of weak institutions have a clear impact on the economy, this iswhat we knew him after hiring a group of figuresand nalysis, the latter is issued by the competent international bodies.

Keywords: corruption-the Algerian economy-economic growth-institutional quality-institutional reform.

مقدمة:

الفساد ظاهرة قديمة عرفتها البشرية على مر الأزمنة والعصور، وهي منتشرة في الجمهوريات الديمقراطية وفي الأنظمة الديكتاتورية على حد السواء، وإن كانت مستفحلة بشكل رهيب في الأخيرة، وإتسعت رقعة الفساد مع السياسات التي تدعو للإنفتاح الإقتصادي العالمي، ومارافقه من حركة رؤوس الأموال وعمليات غسل الأموال والجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة، كما أن إنتشار الفساد كان ولا يزال العامل الأساسي في إنهيار أنظمة الحكم المتفشي فيها، وفي زوال الإمبراطوريات والحضارات قديما وحديثا، كما كانت ظاهرة الفساد هي الوقود الأساسي للثورات والإنتفاضات الشعبية قديما وحديثا، خاصة مع بداية القرن الحالي.

إن تفشي ظاهرة الفساد في مؤسسات العالم وخاصة النامي منه، يعتبر من أسباب مشكلاته الإقتصادية وتخلفه عن مسيرة التقدم، وعقبة أمام الإنعاش الإقتصادي ويتجلى ذلك في تحويل حكام السلطة الموارد والإمكانيات المتاحة من المصلحة العامة إلى المصلحة الخاصة عن طريق الإبتزاز والمحاباة وإهدار المال العام وغيرها من الطرق الغير الشرعية، مستغلين ضعف نوعية المؤسسات في هذه الدول.

بالرجوع إلى حالة الجزائر، إن الفساد له سجل كبير منذ الإستقلال إلى يومنا هذا لكن بدرجات متفاوتة، ظهر جليا في مؤشرات الأداء الإقتصادي، كما أن لضعف نوعية المؤسسات تفسير في سبب تراجع معدلات النمو وعدم الاستفادة المثلى من إيرادات النفط، ومن هنا جاء البحث ليثير الإشكالية التالية:

ما تأثير الفساد على الإقتصاد في الجزائر؟ وماعلاقة ذلك بالنوعية المؤسساتية؟.

فرضية البحث:

تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر وتجذره في مفاصل المؤسسات الجزائرية يجعل منه عقبة في تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية منشودة من جهة ويضعف من أداء المؤسسات من جهة أخرى.

1. الفساد وسياقه التاريخي في الإقتصاد الجزائري.

في هذا المحور من البحث، سنقف على الفساد في الجزائر، أسابه ومظاهره وكيفية محاربته بإعتباره مرتبط بشكل وثيق بالإقتصاديات الريعية.

1.1:ماهية الفساد: سوف نتناول في هذا العنصر مفهوم الفساد، أشكاله وطرق قياسه:

1.1.1:مفهوم الفساد: تنوعت مفاهيم الفساد وتغيرت تبعا للتغيرات التي شهدها العالم في السنوات الماضية، مما جعل وضع تعريف شامل للفساد وضبط عملياته أمر صعب، حيث الفساد في مجتمع ما قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر، ولكن سنستأنس هنا بأهم التعاريف التي وُضعت للفساد:

-تعريف البنك الدولي:" إساءة إستعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أوطلب أوإبتزاز رشوة، لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة"، فهذا التعريف يشمل كل التصرفات التي يباشرهاالموظف من أجل تحقيق مكاسب خاصة مستغلا وسائل الوظيفة العامة، فضلا عن إلتماس الرشوة والإختلاسات، وكذا تطبيق القانون بشكل إنتقائي وتعسفي وتجاوز التشريعات في ما يخدم المصلحة الخاصة.(word bank, 1997, p102).

-تعريف منظمة الشفافية الدولية: "هو إساءة إستخدام الوظيفة العامة للمنفعة والكسب الخاص"، وهو نفس التعريف التي أوردته هيئة الأمم المتحدة: **"هو سوء إستعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية مع الإضرار بالمصلحة العامة"**.

ومن بين التعاريف التي نجد:

-"هو سلوك الموظف العام ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة".(Huntington ,2001, p253)

-تعريف (1994,E.Simpikins &R.Wralth)**"كل فعل يعتبره المجتمع فاسداً، ويشعر فاعله بالذنب وهو يقترفه"**(عليمات،2014، ص203).

-تعريف (R.Telman1986) **"الفساد هو ظاهرة تسود في بيئة تساعد فيه السياسة العامة للحكومة نظاماً بيروقراطياً، وتتم معاملاته في سرية نسبية، ولا تفرض عليها جزاءات رسمية كالرشوة وتوظيف الأقارب من غير ذوي المؤهلات والخبرات وسرقة أموال الدولة بصورة مباشرة، وذلك بصورة مستمرة وبشكل فردي أو جماعي منظم"**. (عليمات،2014، ص203).

- تعريف (أديلهرتز) **"فعل غير قانوني أو صو رمن الأفعال غير القانونية التي تم إرتكابها بأساليب غير مادية ومن خلال أساليب سرية تتسم بالخداع القانوني والإجتماعي، وذلك للحصول على أموال أو ممتلكات أو تحقيق مزايا شخصية"**(عبد الرحمن محمد وأخرون، 2015، ص133).

من التعاريف السابقة يمكن التمييز بين أشكال الفساد كما يلي:

2.1.1: أشكال الفساد.

1.2.1.1:الفساد الإداري: ويطلق عليه الفساد الضئيل ويحدث عندما يحصل إلتماس بين القطاع العام والقطاع الخاص والموظفين الحكوميين (البيروقراطيين الإداريين من المستويات الدنيا)، ويندرج في هذا النوع من الفساد كل من الرشوة، الإبتزاز، إختلاس الأموال العمومية، تزوير الوثائق الإدارية أو إخفائها، إفشاء المعلومات المهنية أو التكتم عليها، التسيب في العمل والتمييز بين الموظفين، تمكين الأهل والأصدقاء من مواقع متقدمة في الجهاز الوظيفي، تسهيل عقد الصفقات وتبسيط الإجراءات وغيرها.(علي، 2008، ص05).

2.2.1.1:الفساد الكبير: يحدث في المستوى الأعلى من موظفي الدولة، ويقوم به كبار الموظفين والسياسيين، ويتميز هذا النوع بالتكلفة الكبيرة وإتساع رقعة تأثيره في المجتمع، فهو مرتبط بالصفقات الكبرى في الدولة والتي تمتاز بالحجم الكبير وسرعة تداول الرشوة فيها، ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع الفساد الإداري والمالي.

3.1.1:طرق قياس الفساد.

وقد حظي موضوع الفساد إهتمام العديد من المؤسسات والمنظمات العالمية، وساهم هذا الإهتمام في ظهور العديد من المؤشرات التي تقيس درجات الفساد، ومن أشهر هذه المؤشرات نذكر:

- المؤشر الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.
- المؤشر الصادر عن البنك الدولي، أو ما يعرف بمؤشر الحكامية.
- المؤشر الصادر عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية.

ويعد المؤشر الأول (مؤشر قياس الفساد) في العالم، من أكثر المؤشرات شيوعا وإستخداما CPI(corruption perception index)، والذي وضعته منظمة الشفافية الدولية، وهو يدل على مدى إدراك المراقبين المطلعين على الفساد في القطاع العام السياسي والإقتصادي، ويتكون من 100 درجة، تبدأ من الدرجة 0 والتي تشير إلى فساد ذو مستوى عال، وتنتهي بالدرجة 100 والتي تشير إلى مستوى جد منخفض من الفساد، فالمقياس يأخذ شكل تصاعدي بحيث كلما زادت درجات المؤشر دل على إنخفاض في مستوى الفساد.

ويتم حساب هذا المؤشر إنطلاقا من جمع معلومات عن طريق الإستطلاعات والمسح المصمم بدقة، والإستعانة أيضا بمعلومات صحيحة صادرة عن جهات رسمية كالبنك الدولي وغيره.

وفي آخر إصدار لسنة 2016 شملت دراسة منظمة الشفافية الدولية ل 176 دولة، كان ترتيب معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط في مقدمة الدول الأكثر فسادا في العالم، وفق الجدول الموالي:

جدول رقم (01): ترتيب الدول وفق مؤشر الفساد إصدار 2016.

الرتبة	الدولة	مؤشر الفساد	الرتبة	الدولة	مؤشر الفساد
01	الدنمارك	90	**108**	الجزائر	34
06	النرويج	85	**136**	نيجيريا	28

18	أنغولا	**164**	62	البرتغال	**29**
17	العراق	**166**	49	ماليزيا	**55**
14	ليبيا	**170**	41	تونس	**75**
10	الصومال	**176**	37	المغرب	**90**

Source: Transparency International **"corruption perception index2016 "** édition 2017, p05.

حيث يلاحظ سيطرة الدول النفطية على مراتب جد متقدمة في ترتيب الفساد على غرار كل من العراق ، ليبيا، السودان (170)، فنزويلا(166)، الكونغو(156)، فرغم وفرة الموارد الطبيعية في هذه الدول إلى أنها لم تقدر على محاربة الفساد وتحقيق التنمية لشعوبها، وهذا راجع إما للحروب التي تعيشها أو لإستحواذ أقلية على الثروات وغناها من عوائد الموارد المصدرة، وترك الأغلبية في مستنقع الفقر والتخلف الذي كان أرضا خصبة لتفشي الفساد فيها، حتى أن الفساد أصبح ظاهرة طبيعية وينظر إليه على أنه ممارسة مشروعة خاصة مع غياب إرادة سياسية حقيقية لمحاربته في هذه الدول.

أما في الدول التي لها نسب فساد جد منخفضة، فهي دول ذات أنظمة سياسية وإقتصادية متطورة ومستقرة، لأنها إستطاعت تفعيل هيئات المراقبة، الشفافية والمسائلة، كما أنها نجحت في الفصل بين السلطات (التشريعية والتنفيذية)، ولها جهاز قضائي مستقل بإمكانه كشف الفساد والحد منه.

2.1:العلاقة بين الفساد والنمو الإقتصادي

تباينت النظريات والآراء حول علاقة الفساد بالنمو الإقتصادي، ففي حين تشير بعضها إلى التأثير السلبي للفساد، تذهب أخرى إلى إعتبار الفساد جيد لأداء النمو الإقتصادي، ومن مؤيدي النظرية الأولى نجد كل من (Tanzi1998,P583)، Shleifer; **) (**Ades and Die Tella 1996, p07**)** ،(Johnston, 1997, p23) (Knight M., N. Loayza & D. Villanueva, 1996, p37) ،(Robert, 1993, p616 وغيرهم، حيث يرون أن للفساد تأثير سلبي على النمو الإقتصادي خاصة في الدول التي تمتاز بوفرة الموارد الناضبة والطبيعية حيث تقاطعت أعمالهم في أن:

– الفساد يعيق النمو الإقتصادي من خلال إستخلاص الريع والإستثار بالفائض الإقتصادي، والعمل على إعاقة المؤسسات السياسية عن طريق إضعاف شرعيتها، ومن تم منعها من مسائلة ومحاسبة الزمرة التي إستأثرت بالريع لصالحها.

– الفساد يثبط الإستثمار ويخفض معدلاته نظرا لظروف عدم اليقين السائدة عند المستثمرين الأجانب، وغموض القوانين المسيرة لذلك، كما يؤثر سلبا على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

– الفساد يتسبب في تشويه بنية الإنفاق الحكومي العام، وزيادة نسبته مقارنة مع القطاع الخاص.

– الفساد يفضي إلى سوء توزيع الموارد ويخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة وبرامج محاربة الفقر.

– الفساد يترك أثره السلبي على النمو إذا نجم عنه تحفيز الأشخاص الموهوبين للإتجاه نحو البحث عن الريع، بدلا من الأنشطة المنتجة.

– الفساد ينجم عنه حالات التهرب الضريبي، وبالتالي تراجع قيمة التحصيل والإيرادات العامة، مما يضعف قدرة الدولة على الإنفاق خصوصا على الجانب الإجتماعي (الصحة والتعليم) والذي يعد أساسا في عملية النمو.

– الفساد المالي يضعف المركز الحكومي التفاوضي مع الدول التي تربطها علاقات تجارية ومالية مع الدولة المصابة بهذا الداء.

– الفساد يقود إلى إنفاق عسكري كبير، مما يعيق عملية النمو.

وقد أثبت Mauro (2001) التأثير السلبي للفساد على النمو الإقتصادي في دراسته التي نشرها Lambssdorff سنة 2005 حيث إعتمدت الدراسة على بيانات المقطع العرضي لخمس وأربعين دولة فوجد أن للفساد تأثيراً سلبياً ومعنوياً في النمو الإقتصادي، وقد تضمن النموذج القياسي كلاً من مستوى الناتج المحلي الإجمالي، ونمو السكان، والحقوق السياسية كمتغيرات تفسيرية لسلوك النمو الإقتصادي، كما إستنتج أن هناك قنوات مباشرة وأخرى غير مباشرة يؤثر فيها الفساد في النمو الإقتصادي.

ف(50%) من تأثير الفساد في النم ويأتي بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على الإستقرار السياسي و(20%) من تأثيره في الإستثمار و(15%) من تأثيره في رأس المال البشري، وما تبقى هو تأثير مباشر.

وهناك من يرى العكس بأن للفساد تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي، حيث وجد كل من Leite and Weidmann(1999)، poirson(1994)، RoseAckermanو(1978) Analuit(2000) أن هناك تأثيرا موجبا للفساد على النمو الإقتصادي ويتجلى في:

- الفساد يحسن الرفاهية والكفاءة الإقتصادية من خلال التغلب على العقبات البيروقراطية المختلفة عن طريق تقديم رشاوي وعمولات للموظفين، وبالتالي تقليل تكاليف الإنتظار التي يتكبدها المستثمرون للحصول على الموافقة لمشاريعهم خاصة في الدول التي تعاني من البيروقراطية والتعقيد الوظيفي.
- تسهيل الإستثمار الداخلي من خلال المعاملة التفضيلية التي يتلقاها المستثمرون خاصة في الجانب الضريبي.
- زيادة كفاءة وأداء الموظفين الذي يتلقون رشاوي، ويعزى ذلك إلى تحسن مستواهم المعيشي نظير تلقيهم رشاوي في العمل.

ومهما تعددت النظريات في تفسير العلاقة بين الفساد والنمو الإقتصادي فإنه لا يختلف إثنان في أن الفساد يرتبط بالجانب الإقتصادي أكثر من أي جانب آخر، ويزيد كلما كانت المؤسسات السياسية ضعيفة خاصة في الدول النامية والغنية بالموارد الناضبة كالنفط، وهو ما يوضحه تصنيف الجدول أعلاه، ففي 2006 تردد صندوق النقد الدولي كثيرا في منح أنغولا مساعدات مالية ما لم تقدم تفسيرا واضحا ولائقا ما حدث لأربعة مليارات دولار إختفت في الحرب الأهلية خلال السنوات الأخيرة، وفي 2004 ألقت السلطات الأمريكية القبض على جيمسجريفين مستشار الرئيس الكازخستاني بتهمة دفع رشاوي لكبار المسؤولين الكازاخستانيين من أجل التأثير في المفاوضات التي تدور حول حقل **تنجيز** النفطي. (روبرت سليتر، 2016، ص91).

3.1:السياق التاريخي للفساد في الجزائر.

الجزائر وكغيرها من دول العالم التي شملها تقرير منظمة الشفافية الدولية الوارد في الجدول أعلاه، فقد إحتلت المرتبة رقم 108 برصيد 34 نقطة، بعدما كانت في المرتبة 105 برصيد 36 نقطة في تقارير سنوات2013 ،2014 و2015 للمنظمة، متقدمة عليها دول الجوار كتونس والمغرب وأخرى إفريقية كالغابون، النيجر وزامبيا ودول عربية كالبحرين والإمارات.

هذا الترتيب يعكس وجود أوضاع سياسية، إقتصادية وأخرى أمنية وإجتماعية غير سليمة، وأن هناك ظروف مواتية ساعدت على ظهور الفساد في الجزائر، وتفشيه بالرغم من جملة الإصلاحات المتخذة في مجال محاربته وردعه، وتذهب قراءات الكثير من الخبراء والمتتبعين لظاهرة الفساد بأن هذا الترتيب له مخلفات ترجع إلى فترة الإستعمار وظروف بناء الدولة الجزائرية بعد الإستقلال، وأن الفساد ليس وليد هذه الفترة، حيث هو نتاج لإنعدام الوعي السياسي والثقافي الوطني لأغلب أفراد المجتمع بسبب إنتشار ظاهرة الفقر وسوء توزيع الدخل والثروة وغياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية اللازمة لتنظيم الحياة. وهكذا يأخذ الفساد السياسي شكل البحث عن الريع ساعده في ذلك النظام السياسي الأحادي، والنمط الإقتصادي الموجه في مرحلة أولى، كما أن الفساد قوّض إرساء دعائم الحكم الراشد المبنية على الشفافية والمساءلة والتنافسية، وساعد ذلك الأوضاع السياسية التي عرفتها البلاد منذ الإستقلال، والمتمثلة في أزمة الشرعية الثورية التي فجرت أزمة إستقرار سياسي وأمني بداية الستينات.

بعد فترة نسبية من الإستقرار سنوات السبعينات والثمانينات، تميزت المرحلة التي شهدها البلد فترة التسعينات بتزايد حدة الممارسات للفساد كرد فعل طبيعي لما ذكرسابقًا فضلا عن أسباب أخرى كان من أهمها:

– توقيف المسار الإنتخابي الذي ساهم في الفراغ السياسي، الإضطراب الأمني وإنتشار الإرهاب.

- الصراع داخل دواليب الحكم حول كيفية إدارة الأزمة الأمنية.
- بروز ظاهرة عدم إستقرار الجهاز التنفيذي، والتغيرات المتواصلة في أجهزة الحكم.
- غياب تام لمؤسسات الرقابة كالبرلمان الذي لم ينتخب حتى سنة 1997.
- فقدان الثقة لدى أغلبية الشعب الجزائري في أصحاب القرار وحالة الشعور بعدم الأمان مستقبلا.

حيث شكلت هذه الوضعية بيئة خصبة لنمو الفساد وتفاقمه في جميع مفاصل الدولة خاصة في الإقتصاد، فقد أتاحت هذه الوضعية لجماعاتا لمصالحا لمرتبطة بالنخبة الحاكمة من إستغلال الفترة الإنتقالية التي تمثلت في تصحيح وهيكلة الإقتصاد الوطني في السرقة والنهب، كما أن هذه الأوضاع دفعت بالمسؤولين إلى العمل على تأمين مستقبلهم وذلك بالإقدام على نهب أكبر قدر ممكن من المال العام بطرق غير مشروعة، وإغتنام فرصة وجودهم في مناصب المسؤولية لتحقيق أغراضهم الشخصية، التي تبرز في مشاريع تجارية وعقارية، وعليه صارت المناصب السياسية وسيلة للإثراء. (وارث، 2013، ص14).

بداية من الألفية الجديدة والتي تزامنت مع الإستقرار السياسي وإرتفاع العوائد النفطية، برز الفساد الإداري والمالي بشكل كبير في مشاريع البرامج التنموية (البرنامج الخماسي وبرنامج دعم النمو وبرنامج توطيد النمو) خاصة في البنى التحتية، والتي رصدت لها أموالا طائلة، عندما قررت السلطة وحدها إدارة المشاريع التنموية، مع غياب الشفافية في منح الصفقات والعقود، إلى جانب المغالاة في التدابير الإدارية ذات الطابع البيروقراطي المعيق للأعمال والإستثمار ونوعية الخدمات التي تقدمها الإدارة. وأضحت آليات الفساد تؤثر على حركية النشاط الإقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الإقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، حيث ظهرت مؤشرات سلبية عديدة تساهم في تباطؤ وتيرة النمو وفعاليته على رأسها الرشوة، هدر المال العام، البيروقراطية، سوء التسيير وعدم الإحساس بالمسؤولية، التهرب الضريبي والجبائي، فضلا عن سيادة السوق الموازية، وتنامي أحجام الثروات التي تتحرك في

قنواته، إلى جانب ضعف الحماية الفكرية وهشاشة المنظومة القضائية، وعدم التوزيع العادل للثروات.

فبالرغم من الرقابة المزدوجة على الحكومة من طرف البرلمان والرئيس، وكذا إعلان السلطات تشكيل هيئة وطنية لمحاربة الفساد*، لم يمنع ذلك من فتح أبواب متعددة للفساد ووقوع فضائح مالية كالتي عرفتها شركة سونطراك أو قضية الخليفة بنك، أو تلك التي شهدها طريق السيار شرق غرب، وهي القضايا الذي أحدث ثقوبا في خزينة الدولة وزادت من معاناة الشعب.

2. ضرورة الإصلاح المؤسساتي في الجزائر.

نوعية المؤسسات عنصر آخر لا يقل أهمية عن العنصر الأول، والذي وجب على الدول إصلاحها بإعتبارها نافذة مهمة للولوج نحو إقتصاد متنوع ينشط في إطار مؤسسات قوية، ذلك أن هذه الأخيرة تساهم في توفير الفرص المتكافئة وترفع المشاركة في الحياة الإقتصادية، عن طريق تطوير مسار التنمية البشرية وتحفيز الإستثمار في رأس المال، مما يجعلها ركيزة أساسية للنمو الإقتصادي ورفع مستويات الدخول.(مخزومي وآخرون، 2016، ص58).

1.2:نوعية المؤسسات والأداء الإقتصادي في الدولالنفطية.

ذهب كثير الإقتصاديين إلى إعتبار أن نوعية المؤسسات من أهم محددات النمو الإقتصادي في الدول وهي شرط أساسي لنجاح عملية التنمية بشقيها الإقتصادي والإجتماعي، وفي هذا السياق يشير William Easterly"قائمة العلاج التي فشلت البلدان النامية (بلدان العالم الثالث) في الإستفادة منها تضم كل من المساعدات الخارجية، الإستثمار الأجنبي، التعليم، تنظيم الأسرة، مشاريع البنى التحتية العملاقة، المساعدات المشروطة، الإعفاء من الديون ...هذه الأنشطة ليس لها تأثير على عملية التنمية الإقتصادية في حالة ما إذا لم تفي هذه البلدان بالمتطلبات المؤسساتية الأساسية

*أنشئت الهيئة بموجب مرسوم رئاسي رقم 06/413 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006.

:حماية حقوق الملكية، سيادة القانون، البيروقراطية الفعالة، الشفافية الحكومية، وإنعدام القيود السياسية على السلطة التنفيذية".(زرواط، 2015، ص114).

كما ساهمت دراسات كل من Keefer and Knack (1995)، Mauro(1996) في تأكيد أن كل من البيروقراطية، حقوق الملكية والإستقرار السياسي لها دور إيجابي في النمو الإقتصادي في كل دولة، وفي مقال للحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد دوغلاسسي .نورث(1993) ربط الإنتاج بالعمل المؤسسي، وإعتبر أنه لا يمكن الحديث عن الإنتاج دون أن يتوفر الإطار المؤسسي اللازم للإستفادة من الإنتاجية، وأن مصادر النمو يجب أن تُنجز في مناخ تتكافأ فيه فرص العمل أمام الجميع، كما أن أكبر تحد للنمو الإقتصادي هو معرفة نوع المؤسسات التي ينبغي تشغيلها لتحقيقه وكيفية الحصول عليها. وفي الوقت نفسه ذهب كل من Larsson and Parente(2011) أن الأنظمة الديكتاتورية ذات المؤسسات الضعيفة لها تأثير كبير على أداء الإقتصاد عن طريق تحديد أهدافها وإنتهاج سياساتها، على العكس تعتبر المؤسسات السياسية في الأنظمة الديمقراطية من أهم محددات النمو الإقتصادي.

كما أشار كل من كناكوكيفر 1995 في دراستهما أن للنوعية المؤسساتية أثر إيجابي ومعنوي على الإستثمار والنمو، كما خرجا بنتيجة مفادها أن النوعية المؤسساتية ترفع في معدلات التقارب عندما يتم إدراجها في النموذج.

في حين دراسة أسيمنغلو، جونسونوروبنسون 2005 والتي تؤكد على الدور الهام للمؤسسات في عملية النمو الاقتصاديب إعتبارها العامل المشكل لحوافزالأعوان الإقتصاديين، حيث أن المؤسسات الجيدة والتي توفر حقوق ملكية لشريحة واسعة من الأفراد هي الحالة الأساسية للنمو على المدى البعيد، ومن أجل إثبات هذه الفرضية تتم بناء نموذج يربط مؤشر حماية حقوق الملكية مع الدخل الفردي وتم تقديره بواسطة طريقة المتغيرات الأداتية حيث تم اختيار وفيات المعمرين كمتغير أداتي والذي يعكس درجة تقبل المستعمر وثقافته، والنتيجة التي خلصت إليها هذه الدراسة إلى أن العامل

المفسر فوارق النمو هي المؤسسات وليست الجغرافيا والثقافة.(عصام جوادي، ص186).

ومن هذا المنطلق لا يجب إغفال دور المؤسسات في توجيه النمو الإقتصادي، والحد من الفساد ذلك أن الفساد له تأثيرات في الإقتصاد، وتختلف مستويات تأثيره بإختلاف جودة الأطر المؤسساتية، كما أن دراسة الفساد من دون مراعاة التفاعل المتبادل بين الفساد والمؤسسات تعد عملية غير دقيقة، وقد تقود إلى إستنتاجات خاطئة، لهذا لابد من إعطاء دور مهم للمؤسسات في تحديد أثرالفساد في النموالإقتصادي.

فالمؤسسات القوية تعمل على تخفيض حالة عدم التأكد وتكلفة المبادلات عن طريق تأسيس تركيب ثابت ومستقر للتفاعلات البشرية، إذ تهيئ الإطار الضروري للتعاملات التجارية والتعاون بين أفرادالمجتمع، والتي لايمكن لهذه التعاملات أن تحصل أو قد تحصل بشكل صعب في حالة غياب المؤسسات (مفيد ذنون يونس،2012، 92)، ويبرز دور المؤسسات القوية في الأداء الإقتصادي في حماية حقوق الملكية والحقوق التعاقدية للأفراد وكذا حماية المنافسة وتشجيعها ومنع الإحتكار، وتبسيط إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية، وإجراءات الدخول إلى الأسواق وممارسة الأعمال.

كما أن البلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة تشجع على الإستثمار في رأس المال المادي أو البشري بالإضافة إلى سعيها المستمر في مواكبة التكنولوجيات الحديثة المكتشفة بإمكانه أأن تحسن من أداءها الاقتصادي .وقد تم تحديد ثلاثة خصائص تميز المؤسسات الجيدة عن غيرها: (إدريس، 2015، 218).

- توفير حقوق الملكية بالنسبة لفئة كبيرة من المجتمع تمكنهم من الإستثمار والمشاركة في الحياة الإقتصادية.
- وضع قيود على أعمال النخبة والسياسيين بحيث لايستعطون إستعمال سلطتهم في إنتزاع مداخيل وإستثمارات الآخرين.
- توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل قطاعات المجتمع بحيث يستطيع كل الأفراد الإستثمار والمساهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والإجتماعية المنتجة.

إن غياب جودة المؤسسات يخُلق لدى الدولة حالة عدم التأكد، وسترتفع عندئذ كلفة المبادلات بالنسبة للأعوان الإقتصاديين، مما يؤدي إلى التقليل من كفاءة الأنشطة الإقتصادية. وهذا ما نلمسه في الدول النفطية فإن النظام بها يعمل على توزيع الموارد وإستغلالها بهدف الإستمرار في السلطة، وهو ما ينجز عن هذا التوزيع السياسي للموارد إخفاقات إقتصادية، ويحد من تدفق الإستثمار الأجنبي ويولّد مركزية النفوذ الإقتصادي والسلطة السياسية، ويكون السعي وراء الريع لتكوين الثروة شديدا، ويعمد الحكام إلى البقاء في السلطة بإستخدام البترودولار في تشكيل جيوش وأجهزة قمع، وخلق توظيف عام وفرط الإنفاق، لاغرابة إذن أن هؤلاء الحكام يحكمون طويلا ويشلون كل تغيير ديمقراطي.

وقد أشارت (كارل تيري لاين 2004)*إلى أن الإعتماد على النفط إذا ترافق بوجود مؤسسات عامة ضعيفة، يجعل التنمية الإقتصادية عرضة لإخفاقات وتصبح الدولة تفتقد القدرة على معاجلة التحديات التي تفرضها هذه التنمية، وأولى نتائج تدفق الإيرادات النفطية نشوء دولة ريعية، دولة تعيش على أرباح النفط مما جعلها معرّضة على نحو خاص لإخفاق السياسات، وتجلى ذلك في أن المؤسسات عجزت عن التعامل مع المظاهر الإقتصادية للعنة الموارد، وإنتهى الأمر بها إلى تكريس هذه المظاهر في حلقة تنمية مفرغة. وهذا ما ذهب إليه أحدث تقرير للأمم المتحدة حول التنمية الإنسانية لسنة2016، والذي أشار في طياته أن "خلال الأعوام الخمسين الماضية، صاحبت النموَ الاقتصادي سرعةُ تقلب كبيرة، ناجمةٌ عن الإعتماد على إستخلاص الموارد وسياساتٍ ماليةٍ محدودة المدى ومقيدة .فالبلدانُ العربية لم تُحفِّز إستثمارات خاصةً خارج قطاعَي النفط والغاز اللذين يوفران فرصَ عملٍ قليلة.....دون إغفال جوانبَ ضعْف المؤسّسات السياسية العربية والتي كذلك تُعيق الإنتاجية ويُدلِّل بعضُ المحلّلين

*أستاذة الدراسات الأمريكية اللاتينية وأستاذة العلوم السياسية بمعهد الدراسات الدولية في جامعة ستانفورد، لها عدة دراسات حول مواضيع النفط، السياسات الدولية، الديمقراطية وحقوق الإنسان.

على أنّ النوعيّة َالمؤسساتيةَ الرديئةأكبرُ عائقٍ أمام تطوُّر القطاع الخاص"(United Nations, 2017, p70).

2.2:مستويات تحليل البيئة المؤسساتية.

يمكن التمييز عند تحليل البيئة المؤسساتية إلى فرعين كما يلي: (بن جليلي، 2008، ص12).

1.2.2:المؤسسات الرسمية formal institution :

تتشكل المؤسسة الرسمية من مجموعة من القوانين والتنظيمات والتي تنشأ في ظلها المعاملات والإتفاقيات، وتتهيكل هذه المؤسسات في إطار قانوني رسمي معلن كالدستور، القوانين والتنظيمات وتستمد شرعيتها وقوتها من الدولة. وقسم دوغلاس هذه المؤسسات إلى ثلاثة أصناف(Nicholas Mer Curo & Steven G., 1997, p132.)

- القواعد السياسية: وهي التي تعرف بشكل واسع الهيكل التدريجي للسياسة وقاعدة هيكل قراره الأساسي.
- القواعد الإقتصادية: وهي التي تعرف بحقوق الملكية، وهي حزمة من الحقوق على إستعمال الملكية والدخل المشتق عنها، والقدرة على نقل الأصل أو المورد.
- العقود: وهي التي تتضمن كل الترتيبات والقواعد التي تسهل التبادل السياسي والإقتصادي.

2.2.2:المؤسسات الغير رسمية :informal institution

يندرج في هذا النوع من المؤسسات العادات، التقاليد والأعراف وأنماط السلوك والتي تكون مستقلة عن القانون والدستور وغير مصنفة بشكل رسمي، وتمتاز بكونها توجه أفراد المجتمع في حياتهم وتتطور بصعوبة وقد يستغرق تطورها قرونا نظرا لإنعدام من يقودها ويرتب أمورها، كما أن عملية نمذجتها وتحليلها معقد.

وفي هذا السياق برز فكر الإقتصاد المؤسسي الحديث من أجل بلورة إصلاح ديمقراطي وليؤكد على ضرورة إجراء إصلاحات في المؤسسات الرسمية فهو يدرس مختلف جوانب التنمية الإقتصادية مع الأخذ بعين الإعتبار نوعية المؤسسات في الدراسة،

حيث أشار رواد هذه المدرسة وعلى رأسهم رونالد كوسRonald Coase ودوقلاس نورثDouglass north على أن القواعد مهمة في تحديد النتائج، كما أن نجاح أو فشل أي محاولة إصلاح إقتصادي نحو إقتصاد السوق يتوقف على تصميم وأداء الإطار المؤسسي الذي تقوم عليه، إلا أن النقاش مازال مطروحا حول الأهمية النسبية للقنوات التي تؤثر من خلالها المؤسسات على النمو الإقتصادي، وهنا كذلك يجب التفرقة بين المؤسسات الرسمية والغير رسمية، حيث أحيانا يكون تأثير المؤسسات الغير رسمية أهم من تأثير المؤسسات الرسمية(دمدوم، 2015، ص75)، نظرا لعدم مرونة المؤسسات الغير رسمية وعدم مسايرتها للتغيرات بشكل سريع.

3.2:مؤشرات قياس أداء الحكم.

وقد أولى البنك الدولي أهمية كبيرة لكفاءة الدولة وأداء مؤسساتها، وقد إعتمد في تقييمه لهذا الأداء مؤشرات وضعها إستنادا إلى وجهات نظر مجموعة من وكالات متخصصة بمراقبة جوانب متنوعة لمؤسسة الحكم تغطي عدداً كبيراً من دول العالم، والهدف من هذه المؤشرات هو الوقوف على درجة التفاوت في مابين البلدان والتغيرات في أدائها على مدى الزمن في المجالات الأساسية لإدارة الحكم، وقد سعى البنك الدولي إلى إجراء التحسينات على مر السنين لتجاوز عدم الدقة في القياس، وهذه المؤشرات هي: (Word bank, 2015, p02) .

1.3.2:التعبيرعنالرأيوالمساءلة (Voice and Accountability): يقيس هذا المؤشر مدى القدرة التي يتمتع بها مواطني بلد ما على المشاركة في إنتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.

2.3.2:الإستقرارالسياسي وغياب العنف/الإرهاب (Political Stability and Absence of Violence): يقيس هذا المؤشر الإضطرابات التي تؤدي إلى زعزعة إستقرار الحكومة، والتي مصدرها الوسائل الغير الدستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.

3.3.2:فعاليةإدارةالحكم (Government Effectiveness): يختص هذا المؤشر بقياس نوعية الخدمات العامة المقدمة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية وإستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات.

4.3.2:نوعيةالأطرالتنظيمية Regulatory Quality : قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك.

5.3.2:سيادة القانون Rule of Law: يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع والتقيد بها، بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذلك إحتمال وقوع جرائم وأعمال عنف.

6.3.2:الحدمنالفساد Control of Corruption: يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد صغيرهاوكبيرها، وكذلك" إستحواذ" النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.

مع العلم أن قيمة المؤشرات تتراوح بين-2.5 كأدنى قيمة و+2.5 كأعلى قيمة.

4.2:حقيقة البيئة المؤسساتية في الجزائر.

الجدول الموالي يوضح تصنيف الدول المغاربية في مؤشرات الحكم لسنتي 2010 و2015 والصادر من البنك الدولي:

جدول رقم(02): مقارنة مؤشرات الحكم بين الجزائر ودول الجوار سنتي:2010-2015.

مؤشر الحكم	الجزائر		المغرب		تونس	
	2010	2015	2010	2015	2010	2015
التعبيرعن الرأي والمساءلة.	1.03-	0.85-	0.66-	0.73-	1.37-	0.19
الإستقرار السياسي.	1.26-	1.05-	0.38-	0.34-	0.04-	0.87-
فعالية إدارة الحكم.	0.48-	0.51-	0.09-	0.06-	0.10-	0.24
نوعية الأطر التنظيمية.	1.17-	1.17-	0.07-	0.17-	0.02-	0.39-
سيادة القانون.	0.75-	0.83-	0.16-	0.08-	0.12	0.05-
الحد من الفساد.	0.49-	0.68-	0.18-	0.25-	0.15-	0.11-

Source: Daniel Kaufmann , Aart Kraay , Massimo Mastruzzi " Governance Matters2015"

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

*التقديرات بين 2,5 – و 2,5 +،كلما كانت أعلى كلما كانت أفضل.

في قراءة متأنية لمؤشرات الجزائر ومقارنتها مع دول الجوار، نلاحظ التصنيف المتواضع للجزائر في جميع المؤشرات، وتسجيلها لقيم سالبة مع تحسن ملحوظ في مؤشرين لسنة 2015، وهذا راجع لتحسن الوضع السياسي في البلاد وتجاوزها بنجاح لسحابة مايسمى بالربيع العربي، في حين نلاحظ تراجع مستوى الإستقرار السياسي خلال فترة 2010-2015 في تونس بعد ثورة الياسمين التي أطاحت بنظام بن علي.

غير أن النتائج تظهر تراجع باقي المؤشرات، خاصة مؤشر الحد من الفساد وفعالية إدارة الحكم، مقارنة مع المغرب وتونس، وهذا دليل على درجة ترابط كل من الفساد ونوعية مؤسسات الحكم، فغياب فعالية الحكم تؤدي بالضرورة إلى إستفحال الفساد وتفشي صوره بكثرة كالرشوة، إختلاس المال العام والتحويلات الغير مشروعة للأموال، والتي أضحت سمات أساسية تنخر أجهزة الدولة في غياب تام لتنفيذ القانون.

إن ضعف مؤسسات الدولة في الجزائر يتجلى في مظهرين إثنين:

-**المظهر الأول**: عدم قدرة الدولة على بلورة سياسات واضحة بعيدة عن مفهوم الريع والثروة النفطية التي تشكلت لدى النخبة الحاكمة وأصحاب النفوذ، فعلى سبيل المثال في المجال الإقتصادي لم تستطع الجزائر تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي التي باشرتها تحت رعاية المؤسسات الدولية، ولم تفلح البرامج التنموية التي أطلقتها مع وصول الرئيس بوتفليقة لسدة الحكم في فك إرتباط الإقتصاد الجزائري بقطاع النفط، فحتى سنة 2014 مازالت الصادرات تشكل أكثر من95% من صادرات الجزائر وهي نفس النسبة تقريبا سجلت طيلة سنوات الثمانيات والتسعينات، والتي يعزى جزء منها إلى مخلفات تاريخية ورثتها الدولة من العهد الإستعماري مرورا بالنهج الإشتراكي والتي مازالت تقف حجرة عثرة في التوجه نحو إقتصاد السوق.

-**المظهر الثاني**: عدم قدرة مؤسسات الدولة على تطبيق القوانين التي تسنُها، فلا البرلمان يشكل لجان تحقيق حول ملفات الفساد، ولا تقارير المجلس الوطني للمحاسبة عرفت طريقها إلى جهاز العدالة، مما زاد من متاعب الدولة وزاد من تذمر المواطن، والذي فقد

الثقة في الدولة، والأمر لا يحتاج إلى مزيد من القوانين... بل يحتاج إلى جدية تحترم تطبيق القانون بعيدا عن الضغوط والإستعمال المافياوي للقانون.

وفي تقريره الصادر في أكتوبر 2016 دعا صندوق النقد الدولي الجزائر إلى مباشرة إصلاحات لضبط أوضاع الميزانية العامة في ظل تراجع أسعار النفط وتحقيق توازن بين السحب من أصولها وإصدار سندات الديون. وينبغي أن ترتكز الإصلاحات هذه إلى ترتيبات مؤسسية قوية وأطر واضحة للمالية العامة على المدى المتوسط، وهو مؤشر آخر لأهمية المؤسسات في عملية التنمية الإقتصادية.(IMF, 2016)

خاتمة وتوصيات:

إن ظاهرة الفساد لها عواقب وخيمة على أجهزة الدولة ومؤسساتها، ذلك أن الظاهرة تعمل على ضعف المؤسسات السياسية، الأمنية والإقتصادية وتؤدي إلى إنهيارها مما يسبب إخفاقات تنموية للبلد وتعيق تقدمه وتنهب ثرواته وتعرقل مسيرة تطوره، وعلى مستوى المجتمع يؤدي الفساد إلى تدهور الجوانب الأخلاقية فيه وإخلال بالعلاقات الإجتماعية السائدة، والظاهر أن الفساد له إمتدادات تاريخية في الإقتصاد الجزائري، فهو ينتشر في الجهاز الوظيفي الحكومي، ومتواجد في مفاصل المؤسسات الرسمية للدولة الجزائرية، كما أن الجهود المحتشمة في مكافحته لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب وتطلعات الشعب، لذا وجب على النخبة الحاكمة أن تعزز من آليات مكافحة الفساد وإصلاح المؤسسات من خلال إصدار القوانين وتطبيقها على أرض الواقع وتبني الشفافية والمساءلة.

ومن خلال ما عرضناه من تطورات الفساد، فإن الآليات والأجهزة التي وضعتها الجزائر للتخفيف من حدة الفساد المالي والإداري قد تفشل، إذا لم تأخذ مسألة مكافحة الفساد بجدية ووضوح، وإن لم تكن هناك تظافر الجهود بين الحكومة والشعب ممثلا في المجتمع المدني بكل أطيافه، وفي هذا السياق نطرح إطارا عاما لإصلاح الفساد في الجزائر، مستندين في ذلك إلى تجارب دولية رائدة في هذا المجال من جهة، وإلى الآراء

والخبرات المعبر عنها من قبل أولي الشأن والخبرة من جهة أخرى، وهذا الإطار يشمل ثلاث مراحل متتالية:

-**المرحلة الأولى**: رفع مستوى الوعي والتعليم حول وجود الفساد، ومشاركة المجتمع المدني في مكافحته.

حيث نهدف في هذه المرحلة إلى تهيئة بيئة مناسبة تُشجّع قيم الشفافية والنزاهة، وتسعى إلى المحاسبة وتناهض الفساد بكل أشكاله، ويتحقق ذلك بالتركيز على النقاط التالية:

1- تفعيل دور الجامعة: بإعتبارها خزان الكوادر المستقبلية في تعرية الفساد وآثاره الضارة في المجتمع، وترسيخ مفهوم الشفافية والنزاهة عند هذه الكوادر، وإعطائها كافة الصلاحيات والآليات في تحقيق ذلك.

2-مشاركة المواطن في مكافحة الفساد: لا يمكن للحكومة وحدها أن تنجح في محاربة الفساد ما لم تشارك فيه المواطن الجزائري وتمكينه من الحماية القضائية في حالة الإبلاغ عن حالات الفساد.

3-غرس الوازع الديني لدى الأفراد في المجتمع الجزائري: من خلال إستعمال كل الوسائل المتاحة خاصة الإعلامية منها، والعمل على التعريف بهذا الداء وتسليط الضوء على عواقبه الدنيوية والأخروية وأثاره السيئة على الفرد والمجتمع.

4-تعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة: عن طريق تمكين الصحافة المكتوبة، المسموعة والمرئية من الوصول إلى المعلومة، والتحقق منها وكشف المفسدين خاصة في القطاعات الحساسة.

5-تعزيز مبدأ التشاركية بين كل أطياف المجتمع المدني، كالأحزاب، الإعلام والجمعيات الوطنية لبلورة رؤية مشتركة في مكافحة الفساد دون إقصاء أو تهميش.

-**المرحلة الثانية**: إتخاذ تدابير وصياغة إجراءات مناهضة للفساد.

في هذه المرحلة على الدولة التوجه إلى الترسانة القانونية والإطار المؤسساتي الذي يكفل لها وضع تصور عام حول الفساد وأنواعه وكيفية محاربته، ومن أهم المتطلبات التي تحقق ذلك:

1-منح إستقلالية أكثر للقضاء وإلزام الجهاز التنفيذي على إحترام قرارته: المتتبع للشأن القضائي في الجزائر يلاحظ محدودية إستقلالية السلطة القضائية، وتدخل السلطة التنفيذية في بعض الصلاحيات المخولة لها وتوجيهها مما أفقدها عنصر الحيادية، ويتجلى ذلك في التستر على بعض قضايا الفساد، وتأخر الفصل فيها.

2-تفعيل أدوات الرقابة البرلمانية: بعد غيابها في جل العهدات البرلمانية كالسؤال الكتابي والشفهي ولجان التحقيق وغيرها، ويعزى تراجع أداء البرلمان إلى إستقواء الجهاز التنفيذي عليه، وضعف مستوى النواب وتقديمهم للمصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

3-وضع الهيئات العمومية تحت المساءلة والمحاسبة من طرف الأجهزة المخولة لذلك قانونا تأتي في مقدمتها كل من المفتشية العامة للمالية، مجلس المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد، ومتابعة أعمال هذه الهيئات وتقييم حصيلتها من طرف البرلمان و/أو رئاسة الجمهورية.

4-الشفافية المالية: كشرط أساسي للسلامة المالية والإقتصادية، فعلى السلطات القيام بشكل دوري بنشر كل ما يضفي الإنضباط على العمليات الحكومية، كالنفقات العامة، إجراءات تمرير الصفقات العمومية، طرق التحصيل الجبائي.

5-تشديد الأحكام القضائية: ولا يتم ذلك إلا بمراجعة قانون العقوبات، خاصة في جانب الأحكام المتعلقة بالرشوة والتزوير وإستعمال المزور وإستغلال المنصب للمصالح الخاصة.

6-تمكين المواطن من معرفة ملفات الفساد: عن طريق نشر بشكل دوري ملفات الفساد وحقيقتها والأحكام القضائية الصادرة فيها ولا داعي للتغني بسرية التحقيق لأن

الأحكام تصدر بإسم الشعب خاصة إذا تعلق الأمر بالأموال العمومية التي هي ملك الشعب.

7-التشديد على أداء الأحزاب: ومراقبة مصادر أموالها بإعتبارها من نوافذ الفساد السياسي، خاصة في المواعيد الإنتخابية.

-**المرحلة الثالثة:** محاربة الفساد عن طريق إنفاذ القانون والمتابعة القضائية.

عن طريق مباشرة تنفيذ القوانين والمتابعة القضائية أي السعي إلى إجتثات الداء من جذوره.

المراجع:

1-جوادي عصام "**النوعية المؤسساتية، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة:1996-2014**" مجلة الإحصاء والإقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي، عدد 02، الجزائر، 2016.

2-إدريس أميرة "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية: دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري (1980-2014)" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة تلمسان، 2016/2015.

3-بن جليلي رياض"**برامج الإصلاح المؤسسي**" سلسلة قضايا التنمية في الدول العربية، عدد77، الكويت، 2008.

4-خالد عيادة عليمات "**الفساد: أسبابه، أشكاله، وطرق مكافحته في الأردن**" المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، مخبر الإقتصاد الكلي والمالية الدولية، عدد02، جامعة المدية، 2014/09.

5-دمدوم زكرياء"**الإصلاحات الإقتصادية في دول المغرب العربي**" أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل إقتصادي،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر03، 2015/2014.

6-روبرت سليتر"**سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية** "ترجمة محمد فتحي خضر،ط1 ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2016.

7-زرواط فاطمة زهراء" **المؤسسات والنمو الإقتصادي**" مجلة العلوم الإقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، عدد13، 2015.

8-شكوري سيدي محمد"**وفرة الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي: دراسة حالة الإقتصاد الجزائري** "أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة تلمسان، /2012/2011.

9-عبد الرحمن محمد عبد الرحمن وآخرون "**دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي (دراسة ميدانية)**"مجلة كلية العلوم الإقتصادية، جامعة بغداذ، العراق، عدد44، 2015.

10-علي عبد القادر علي "**مؤشرات قياس الفساد الإداري**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008.

11-مخزومي لطفي، عصام جوادي، عقبة عبد اللاوي "**النوعية المؤسساتية والنمو الإقتصادي في الدول الغنية بالموارد**" مجلة رؤى الإقتصادية، عدد11، جامعة الوادي، 2016.

12-مفيد ذنون يونس "**أثر الفساد في النمو الإقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم**" مجلة تنمية الرافدين، عدد109، مجلد 34، كلية الإقتصاد، جامعة الموصل، 2012.

13-وارث محمد"**الفساد وأثره على الفقر بالإشارة إلى حالة الجزائر**" مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، عدد2013/08.

14- Ades, A. and R. Di Tella **"The Causes and Consequences of corruption: A Review of Recent Empirical Contribution**" IDS Bulletin, Vol. 27, No. 2, 1996.

15- Douglass north **"The foundations of the new institutional economics"**Center for International Private Enterprise, sur le site www.developmentinstitute.orgpage consultee 05/06/2017.

16- Huntington, Samuel. P **« Modernization and corruption »,** article in the book of:Politicalcorruption: Consepts and contexts, by Arnold. J. Heidenheimer and MichaelJohnston, 3rd edition, Transaction publishers, 2001.

17- IMF **« Regional Economic Reports»** 2016.

18- Johnston, M **"What can be done about Entrenched Corruption?"** Paper presented to the Ninth Annual Banal Conference on Development Economics, The World Bank, Washington DC., 30 April – 1 May, 1997.

19- Knack, S., Keefer, **"PInstitutions and economic performance: Cross-country tests using alternative measures"** Economics and Politics 7 ,1995.

20- Knight M, N Loayza & D Villanueva **"The Peace Dividend"** IMF Staff Papers, March, 1996.

21- Lambsdorff, J**" Consequences and Causes of Corruption – What do We Knowfrom a Cross Section of Countries?"**, 2005,disponible sur le site:www.icgg.org. (date de consultation 22/07/2017).

22- Nicholas Mer Curo & Steven G. Medema "**Economics and the Law: From Posner to Post Modernism"** Published By Princeton University Press, New Jersey, USA, 1997.

23- Shleifer, Andrei, and Robert Vishny **"Corruption"** Quarterly Journal of Econom-ics,Vol. 110, No. 3 August 1993.

24- Tanzi,V **"Corruption Around the world: Causes, Consequences, Scope andCures"** Staff papers-International Monetary Fund, vol. 45, No.4, 1998.

25- Transparency International **"corruption perception index2016 "**édition 2017, p05.

26- United Nations Development Programme in the Arab States **" Arab Human Development Report 2016: Youth and the prospects for human development in changing reality"** New York,.2017

27- Word Bank Institute « **Governance Matters2015** » sur le site www.govindicators.org p02,(page consultée le 08/07/2017)

World Bank development report, Oxford university press Washington D.C, 1997.